INNOVATION FOR CHANGE
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA

GCHR
مركز الخليج لحقوق الإنسان

كلنا مع بعض نقدر
WE ACT TOGETHER

صورة المجتمع المدني في الإعلام

المغرب
والبحرين
والعراق

#كلنا_مع_بعض_نقدر

المُنظّمون : شبكة الابتكار للتغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
مركز الخليج لحقوق الإنسان
تشرين الأول/ أكتوبر 2022

Contents

ملخص تنفيذي 3
مقدمة 4
ملخص..... 4
المغرب 5
العراق 8
البحرين 14
النتائج والخلاصة 18

ملخص تنفيذي

وجَّه كلٌ من مركز الخليج لحقوق الإنسان وشبكة الابتكار للتغيير - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجراء تحليل لصورة المجتمع المدني في الإعلام، بما في ذلك دور المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين والناشطين الذين يعملون من أجل إحداث التغيير في المجتمع. يدير مركز الخليج لحقوق الإنسان هذا البحث مع شبكة الابتكار للتغيير - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ضمن إطار مشروع حملة مناصرة للمجتمع المدني، في سياق مسعى الشبكة إلى أن تعمل بوصفها نصيراً لقضايا الحيز المدني وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والقيام بتطوير مواردَ متلائمة مع مقتضى الحال ومستندة إلى الأدلة، وأدواتٍ يمكن استخدامها لضمان فعالية الحملات وجهود المناصرة.

بدأ المشروع في يونيو/ حزيران 2020 ويستمر خلال عام 2022. وضمن هذا المشروع، يدير كل من مركز الخليج لحقوق الإنسان وشبكة الابتكار للتغيير - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعدد من الشركاء حملة "كُلُّنا مع بعض نقدِر"، ورسالتها الرئيسية أن "المجتمع المدني يقدم مساهمة كُبرى إلى مجتمعاتنا، وأن حقوق الإنسان حق أساسي". سيقوم المشروع بإلقاء الضوء على المساهمات التي تُظهر تميُّز المجتمع المدني في الدفاع عن الحقوق والحريات، مع إبراز قيمة المجتمع المدني بوصفه وسيلة تمكن الناس من التعبير عن آرائهم ومطالبهم. قم بزيارة موقع الويب: Actogether.org

أجرى مركز الخليج لحقوق الإنسان هذا البحث بالتعاون مع المرصد العراقي لحقوق الإنسان وعدد من الشركاء. يهدف البحث إلى تحليل صورة منظمات المجتمع المدني وناشطي المجتمع المدني والصحفيين في وسائل الإعلام في ثلاث دول، هي العراق والمغرب والبحرين، وهي البلدان التي تركز عليها حملة "كُلُّنا مع بعض نقدِر".

تستند نتائج البحث إلى جُملةٍ من المراجعات المكتبية ودراسات الحالة والمقابلات. يركز هذا البحث على الجانب الإعلامي لانتهاكات حقوق الإنسان، ويسعى إلى التوصل إلى فهم لاستخدام السلطات لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة لغايات الترهيب والتحريض ونشر خطاب الكراهية. كما يحاول تبيان الكيفية التي بها تعمد وسائل الإعلام التابعة للأحزاب والفصائل العسكرية إلى شحن خطاب الكراهية الصادر عنهم ضد المتظاهرين والناشطين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

اعتمدت الدراسة على عدد من المقابلات مع ناشطين وصحفيين ومديري عدد من المؤسسات الحقوقية والمدنية، وكذلك على رصد وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. كما استفادت من البيانات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية العاملة على تعزيز الحريات وحقوق الإنسان.

مقدمة

عندما يتعلق الأمر بنظرة الجمهور إلى المجتمع المدني في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإنَّ الإعلام يقوم بدور مهم في تشكيل هذا التصور والتأثير فيه. ولئن كان المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان قد قدَّموا الكثير من المساهمات إلى مجتمعاتهم، فإن تصورَّات الجمهور لا تشير إلى دعمه إياهم بعد. تواجه منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان والناشطون والصحفيون سرديةً تصوِّرهم على أنهم خونة وعُملاء للأجنبي.

إن من المتعذر معالجة دور الإعلام في تشكيل صورة المجتمع المدني بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دون النظر إلى الوضع العام للحريات والحيز المدني في كل بلد، وبخاصة حالة حرية التعبير والصحافة، إلى جانب مسألة ملكية وسائل الإعلام. إنَّ هذه العوامل توضِّح في حقيقة الأمر الكيفية التي بها يتم استخدام وسائل الإعلام، وكيفية تأثر الرأي العام بها، وكيف يتم تأطير تصوراته عن المجتمع المدني من خلال أساليب مختلفة.

يعرّف تود غيتلين[1] أُطُر وسائط الإعلام بأنها "عمليات اختيار وتأكيد واستبعاد متواصلة". وهو يربط هذا المفهوم مباشرة بإنتاج الخطاب الإخباري بالقول إن هذه الأُطر "تمكّن الصحفيين من معالجة كم كبير من المعلومات بسرعة وعلى نحو روتيني [و من] تعليب المعلومات لنقلها بكفاءة إلى جمهور تلك الوسائط".

ملخص

لطالما كان الإعلام أحد المجالات التي يكثر الجدل بشأنها في معظم البلدان العربية. لقد تم إنشاء العشرات من المحطات التلفازية والصحف داخل المنطقة العربية وخارجها، لتعمل خارج نطاق سيطرة الحكومات الوطنية، مع سقف غير مسبوق من حرية التعبير والتغطية التي تتضمن انتقاداً للسلطات. وعلى الرغم من أن هذه الوسائط قد نجحت في إتاحة منصات للأصوات المعارضة، إلا أنها كانت غير قادرة على إحداث تغييرات كبيرة في المنطقة. لقد كانت الحكومات قادرة على احتواء الحرية النسبية لهذه القنوات التلفزيونية، إذ سمحت لها بالتنفيس عن الغضب المتراكم، غير أنَّها قامت على نحو تدريجي بإعادة السيطرة على المنافذ الإعلامية الكبيرة والرئيسية بأكملها. بيد أنَّ وسائل التواصل الاجتماعي تجاوزت غداة الانتفاضات العربية في عام 2011 قدرة الحكومات على التحكم بها.

وأما في مجال التأثير باستخدام القوة الناعمة، فقد اكتشفت السلطات المعادية للثورات الدور المستتر والحيوي لوسائل التواصل الاجتماعي، وبذلت على الفور مساعي عجلى تهدف إلى شلِّ دورها في

[1] غيتلين، ت. 1980. العالم كله يشاهد: الإعلام الجماهيري في صناعة وتفكيك اليسار الجديد. بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا.
Gitlin, T. 1980. The Whole World Is Watching: Mass Media in the Making and Unmaking of the New Left. Berkeley: University of California Press.

بلدانهم. وكما لاحظ البروفيسور خالد الحروب، فإنَّ "الأنظمة الاستبدادية غدت تقدِّر قيمة وسائل الإعلام الرقمية [و] قد لاحظت الأجهزة الأمنية في البحرين، وإيران، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، كيف كان دعاة الديمقراطية يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي في مصر وتونس، وطوروا استراتيجيات لمكافحة التمرد مكَّنتهم من مراقبة المتظاهرين وتضليلهم والإيقاع بهم". والحقُّ أن الأساليب قد انتقلت من إسكات أصوات الاحتجاج إلى إغراق وسائل الإعلام بالأخبار الكاذبة ضد النشطاء ونشر "الجيوش الإلكترونية" التي أُوكِلت إليها مهمة حشد وسائل التواصل الاجتماعي بالدعاية الموالية للنظام، وإيجاد توجُّهات إخبارية للتغطية على الأنشطة الإجرامية[2].

لقد استُخدمت المحسوبية على نحو متزايد من جانب السلطات والعمل على تسييس وسائل الإعلام في الغالب بُغية توظيف وسائل الإعلام كأدوات لتعبئة الجمهور والتأثير على الرأي العام، الأمر الذي خنق استقلالية الصحافة وحريتها واحترافها. كما أدت ممارسات هذه الحكومات إلى تراجع ثقة الجمهور في وسائل الإعلام الرئيسية وتقويض مصداقيتها. ومن بعض الأمثلة على تشديد الرقابة الحكومية على المشهد الإعلامي في العالم العربي الرقابة المباشرة وغير المباشرة، والملكية، والرعاية القائمة على التمويل، وإنفاذ قوانين الجرائم الإلكترونية التي يمكن أن تجرِّم أي نوع من المحتوى لم ينل الموافقة المسبقة أو لم يتم الترخيص له من قبل النظام. وعلى هذا النحو، فإن الصحفيين يتعرضون إلى خطر فقدان عملهم أو حريتهم، بل حياتهم ذاتها في بعض الحالات. كما تم إنشاء هيئات رسمية تنظيمية لوسائل الإعلام الحكومية، من أجل التحكم في المحتوى الذي تقدمه وفحصه والموافقة عليه. وبالتالي، فإن الناتج النهائي هو البحث عن منصات بديلة للحصول على المعلومات عموماً، وعلى المعلومات السياسية بشكل خاص[3].

المغرب

منظمات المجتمع المدني في المغرب نشطة، لكنها تتعرض إلى المضايقات القانونية والمراقبة التدخلية وغيرها من العوائق التي تعترض عملها، مثل إجراءات الرقابة القضائية في حالة الأستاذ الجامعي والصحفي المغربي المعطي منجب، الذي تعرض إلى حظر السفر وسحب جواز سفره. بين يناير/ كانون الثاني 2017 ويوليو/ تموز 2018، أُلغيت ست عشرة فعالية كانت قد خططت لها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بحسب هيومن رايتس ووتش ، إما من خلال الضغط على مالكي الموقع الذي تُقام فيه الفعالية أو بواسطة قيام قوات الأمن بمنع الوصول إلى أماكن إقامة تلك الفعاليات. في عام 2019، تم منع الجمهور من الوصول إلى ما لا يقل عن خمس فعاليات للجمعية المغربية لحقوق الإنسان على نحو مماثل. وفضلاً عن ذلك، فقد مُنعت منظمة العفو الدولية من إجراء البحوث في المغرب منذ عام 2015.

وبالمثل، فإنَ الإعلام في المغرب آخذ في التطور والتنوع. وفي حين كانت الصحافة المستقلة قد ظهرت في مطلع الألفية، فإن الاتجاه اليوم هو التراجع، بعد سلسلة من المحاكمات والغرامات الباهظة وعمليات الإغلاق. لقد تمت استعادة السيطرة، إما من خلال التدخل المباشر والرقابة أو بلااستخدام الانتقائي للتمويل والدعاية. وأما بالنسبة إلى وسائل الإعلام الحكومية، فإنها ما زالت خاضعة إلى

[2] مقالة للبروفيسور خالد الحروب.
[3] استخدام وسائل الإعلام بعد مضي عَقد على الربيع العربي.

سيطرة محكمة من قبل السلطة المركزية (وإن لم يكن ذلك بالضرورة من قبل الحكومة). ولا بد من تقييم تأثير التجربة الأحدث عهداً للمحطات الإذاعية الخاصة الجديدة بعد زمن. في الوقت الحالي، فإنَّ المحطات الإذاعية أكثر انفتاحاً على المجتمع المدني على اختلاف مكوِّناته. إنَّ الموضوعات التي تتناولها الصحافة مقيدة بهامش المناورة الضيق الذي تعمل ضمن حدوده. وحرية التعبير مقيدة بـ "الخطوط الحمراء" المفروضة على جميع أنواع وسائل الإعلام (من الصحافة المكتوبة إلى وسائل الإعلام الجماهيرية). وثمة مجال كبير لتأويل ما تملكه الهيئات التنفيذية والقانونية من سلطات في هذا الشأن. إن الملاحقات القضائية العديدة والأحكام القاسية وعمليات الإغلاق التي طالت الصحف المستقلة إنما هي انعكاس للحدود التي تخضع إليها حرية التعبير ومدى هيمنة السلطة الملكية.

وفضلاً عن ذلك، فإن الرقابة الذاتية تُمارس على نطاق واسع لتجنب العقوبات الرسمية وغير الرسمية. وقد قالت أغلبية كبيرة (88 في المئة) من أصحاب المصلحة بمنظمات المجتمع المدني الذين شملهم استطلاع أجراه المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح إنهم شعروا أنهم لهم حرية التعبير عن آرائهم في المنابر العامة، وفي مجموعات التركيز والمناقشات، بيد أنَّ كثيرين أشاروا إلى أنهم يمارسون الرقابة الذاتية[4].

ملكية وسائل الإعلام

بحسب فريدوم هاوس، فإنَّ الدولة تهيمن على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، لكن في مقدور المغاربة الميسورين الوصول إلى القنوات التلفزية الفضائية الأجنبية. وعلى الرغم من أن الصحافة المستقلة تحظى بقدر غير قليل من الحرية عند نشرها تقارير عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فإنَّ السلطات تستخدم عددًا من الأساليب المالية والقانونية لمعاقبة الصحفيين الناقدين. كما تعمد السلطات أحياناً إلى تعطل المواقع الإلكترونية والمنصات على الإنترنت. ويتعرض المدونون إلى المضايقة بسبب قيامهم بنشر محتوى يُعتبر مسيئاً إلى النظام الملكي، على الرغم من أن العديد من الناشطين على الإنترنت يعملون متخفين بهويات محجوبة[5].

قامت السلطات بتوقيف العديد من الصحفيين في عامَيّ 2020 و 2021، وكانوا جميعاً ممن سبق أن خضعوا إلى رقابة الحكومة أو الملاحقة القضائية. اعتُقل سليمان الريسوني، رئيس تحرير صحيفة "أخبار اليوم"، في مايو/ أيار 2020 بتهمة الاعتداء الجنسي، وظل رهن الاحتجاز حتى نهاية العام. وأما المعطي منجب، وهو أحد المساهمين في صحيفة "القدس العربي" وقد سبق له أن واجه المضايقات، فقد اعتبر أنه كان مستهدفاً بالمراقبة الحكومية. وقد اعتقل منجب في ديسمبر/ كانون الأول 2020 بسبب الاشتباه في قيامه بغسل الأموال، الأمر الذي كان له تأثير كبير على نشاطه الحقوقي وعلى حياته اليومية.

لقد أيدت محاكم الاستئناف إدانة عدد من الصحفيين في عام 2018 لدواعٍ تتعلق بتغطيتهم لحراك الريف، وقد اعتُبرت أوساط عديدة اعتقال الصحفية المغربية هاجر الريسوني في أغسطس/ آب 2019 والحكم عليها في سبتمبر/ أيلول بتهمة الإجهاض وممارسة الجنس خارج نطاق الزواج انتقاماً منها بسبب تغطيتها الصحفية عن الحركة الاحتجاجية[6].

[4] حالة الحريات المدنية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
[5] فريدوم هاوس: مؤشر الحرية العالمي، صفحة المغرب، (عام 2021).
[6] فريدوم هاوس: مؤشر الحرية العالمي، صفحة المغرب، (عام 2020).

خطاب الكراهية واستخدام الاتهامات الأخلاقية والتشهير كأدوات

أخبر عدد من دعاة حرية الصحافة وأفراد عائلات الصحفيين المحتجزين لجنة حماية الصحفيين في مارس/ آذار 2021 أن السلطات المغربية تستخدم اتهامات ملفقة بالاعتداء الجنسي و "التعدي على الأخلاق" للانتقام من الصحفيين الذين سبق ذكرهم وآخرين غيرهم بسبب التغطيات الصحفية التي قاموا بها. وقد رسَّخ هذا مشاعر الخوف في صفوف المشتغلين بمهنة الصحافة في بلد عُرف عنه القيام بمراقبة وسجن الصحفيين الذين يُعدُّون تقارير تتضمن انتقاداً للملك أو تغطي وقائع الاحتجاجات[7].

في عام 2018 وحده، أصدرت المحاكم المغربية أحكاماً بحق 14503 أشخاص باتهامات تتعلق بالفجور، بينهم 3048 بتهمة الزنا، و 170 بتهمة المثلية، و 73 بتهمة الإجهاض، وفقاً للأرقام الرسمية[8].

لقد حُكم على هاجر الريسوني، المشار إليها آنفاً، بالسجن عاماً بتهمة ممارسة الجنس خارج الزواج والإجهاض غير القانوني؛ وقال مناصروها إن الإدانة كانت للانتقام منها بسبب عملها الصحفي، وفقًا لتقارير إخبارية. وقد أُطلق سراحها في الشهر التالي بموجب عفو ملكي. وقد أدَّت قضيتها إلى واحدة من أكبر الحملات التي شهدتها البلاد التي حملت اسم "ائتلاف 490" المعروف أيضاً بحركة "خارجون عن القانون"، التي بدأت كعريضة "ضد شرطة الآداب طالبت أيضاً بجعل الإجهاض فعلاً يجيزه القانون"، ووقع عليها 490 مغربياً ونُشرت في صحيفة لوموند في سبتمبر/ أيلول 2019 بالتزامن مع الجلسة الرابعة في محاكمة الريسوني، وقد تُرجمت تلك العريضة وأُعيد نشرها على مواقع مغربية وحشدت أكثر من عشرة آلاف مؤيد.

لقد أمطرت صحف مثل "الأحداث" وغيرها من المواقع الإخبارية الجمهور بوابل من المقالات التي اتهمت الريسوني بالنفاق والفساد الأخلاقي والقتل. وقد بلغ التشهير الرسمي بها عبر وسائل الإعلام الحكومية وتلك التابعة للأجهزة الأمنية حدَّاً قامت معه شخصيات غير معادية للنظام بإدانته علانية. في سياق التشهير الذي تعرضت إليه الصحفية الريسوني، صرح محمد الأشعري وزير الاتصالات الأسبق وعضو حزب الاتحاد الاشتراكي المشارك في الحكومة الحالية، بأن "هناك قنوات وإذاعات ليس لها من العمومية إلا الاسم، تقرأ علينا بيانات النيابة العامة ضد مواطنين عُزل"[9].

موقع "برلمان" أحد المواقع الإلكترونية الإخبارية التي كرست جهودها لشن حملات تشهير وكراهية ضد ناشطي المجتمع المدني في المغرب من خلال المقالات[10] وبرنامج التعليقات الذي تقدمه بدرية عطاء الله[11].

---

[7] أسلوب جديد يتبعه المغرب لمعاقبة الصحفيين: اتهامهم بارتكاب جرائم جنسية.
[8] حين صرخت المغربيات: "نحن خارجات عن القانون".
[9] خفايا التشهير بالنساء المعارضات للسلطة في المغرب.
[10] موقع برلمان: مقالة تشهِّر بهاجر الريسوني.
[11] رصد وتوثيق خطابات الكراهية الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني.

وعلى نحو مشابه، فقد اتهم المعطي منجب بتزييف مرضه وخدمة أجندات خارجية. في تقريره الثامن، عرض مرصد الإعلام في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وهو منظمة متخصصة في توثيق ورصد خطاب الكراهية والتشهير ضد ناشطي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ أكثر من اثنين وثلاثين مقالة من وسائل الإعلام المختلفة استهدفت التشهير ضد منجب. ومن الأمثلة الأخرى أنَّ مجرد كتابة "المعطي منجب" في خاصية البحث بموقع "برلمان" أو موقع "كواليس" أو موقع صحيفة "الأحداث"، يحيل المرء إلى مئات المقالات التي تنتقد حركة حقوق الإنسان وتشيطن الناشطين متهمة إياهم بالكذب و "خدمة خصوم الوطن."

العراق

كثّفت السلطات العراقية منذ تشرين الأول / اكتوبر عام 2019 جملة من الممارسات غير المشروعة والمخالفة للقوانين المحليّة والدولية ضد المواطنين والناشطين ووسائل الإعلام؛ وأدّت تلك الممارسات إلى مقتل وإصابة عدد من الفاعلين في المجتمع، فضلاً عن تغييب عدد آخر، وإرهاب أفراد لدفعهم إلى الصمت أو الهجرة خارج البلاد.
وأحصى مكتب الأمم المتحدة في بغداد، خلال المدّة بين تشرين الأول / أكتوبر 2019 ونيسان / أبريل 2020 مقتل نحو 487 متظاهراً وإصابة 7715 آخرين جرّاء استعمال القوات الأمنية العراقيّة العنف المفرط ضدّهم، ووثقّت البعثة الدولية المعروفة باسم "يونامي" تعرّض نحو ثلاثة آلاف شخص إلى الاعتقال نتيجة للتظاهرات، فضلاً عن تعرّض 123 ناشطاً ما بين 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 و21 آذار/ مارس 2020 إلى الإخفاء القسري، ومن بين هذا العدد ما يزال نحو 25 شخصاً في عِداد المفقودين، لكن أرقام الحكومة العراقية كانت أكبر، فحتى الثلاثين من تموز/يوليو 2020، أعلن هشام داود المستشار السابق باسم رئيس الحكومة العراقية، عن وجود 560 قتيلاً من المتظاهرين والنشطاء منذ الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2019.

وأعادت الحركة الاحتجاجية، التي أطلقّها شبّان من المناطق الأكثر فقراً في بغداد، الأمل إلى العراقيين في إحداث تغيير لواقعهم الذي يزداد سوءاً، وهو ما دفع إلى مشاركة قطاعات واسعة في الاحتجاجات. وعلى الرغم من أن العديد من الأطراف الحكومية وغير الحكومية العراقية سبق لها وأن ارتكبت مخالفات كبيرة لحقوق الإنسان، إلا أن هذه المخالفات شهدت تزايداً وتكثيفاً منذ بدء الاحتجاجات.

ويمتلك العراق واحداً من أكثر النظم السياسية تعقيداً في منطقة الشرق الأوسط، إذ على الرغم من أن النظام السياسي العراقي يبدو -شكليّاً- نظاماً ديموقراطياً، إذ يُجري انتخابات دوريّة ويتغيّر فيه رؤساء الجمهورية والوزراء والبرلمان، إلا أن القوى السياسية الممسكة بالسلطة، والتي أسست النظام السياسي بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، تتجاوز الدستور في إدارة السلطة، وتضرب بالقوانين التي أقرّتها عرض الحائط، وتستعمل القوانين الموروثة من نظام البعث بقيادة صدّام حسين -في بعض الأحيان- لإرهاب الناشطين ومنظمات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن الغالب الأعم من الأحزاب المُشاركة في السلطة يمتلك فصائل مسلّحة تشكّل قوّة قمعيّة رديفة للسلطة لإرهاب المجتمع والناشطين ومنظمات المجتمع المدني. وعلى هذا الأساس، فإن الانتهاكات أثناء وبعد الاحتجاجات التي صنّفت الأكبر بتاريخ العراق الحديث - تناوبت على ارتكابها سلطات رسميّة مُعرّفة مثل عناصر وزارتي الداخليّة والدفاع، وفصائل مسلحة رديفة ينتمي جزء منها إلى هيئة الحشد الشعبي أو فصائل أخرى غير معروفة القيادات والعناصر.

وتُساهم وسائل إعلام السلطة وأحزابها في هذا العنف بشكل مباشر، إذ تلعب هذه دوراً كبيراً في إرساء خطاب الكراهية ضدّ المحتجين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلّة، وتبني سرديّة تحرّض ضد هؤلاء الأفراد والجهات بوصفهم تابعين لـ"أجندات خارجية"، و"مخرّبين"، و"بعثيين"، و"ملحدين"، و"منحطين أخلاقياً". وحتّى بعد مقتل أفراد وفاعلين من المجتمع المدني، فإن وسائل إعلام الأحزاب ظلّت تلفّق تهماً للناشطين بـ"العمالة" لإلغاء تعاطف المجتمع معهم، وللتأثير على السلطات بغية عدم إجراء تحقيق شفّاف في ظروف مقتلهم.

الإعلام التقليدي: تشويه الحقائق

ينشط في العراق عدد واسع من وسائل الإعلام بأشكاله المختلفة، التقليدية والحديثة، إلا أن عدداً قليلاً من المنافذ الإعلامية يموّل من جهات بلا أجندات سياسية وتُدار من قبل عاملين مستقلين. ويُقسم خطاب الإعلام التابع للقوى السياسية في العراق تماماً مثلما يُقسّم النظام السياسي القائم على أساس طائفي-قومي في تقاسم السلطة: شيعة، سنة، كرد. وعليه، فإن الوسائل الإعلامية تتبع نهجاً طائفياً (سنة شيعة) أو قومياً بالنسبة للكرد، في خطابها الإعلامي. وتمتلك القوى الشيعية، التي تهيمن على أغلبيّة مقاعد البرلمان، العدد الأكبر من الفضائيات والصحف الناطقة باللغة العربيّة، عبر ما يُعرف بـ"اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية" الذي يضم عشرات المؤسسات الإعلامية الممولة من إيران، وتليها القوى السُنيّة، ومن ثم يأتي إعلام القوى السياسية الكردية الناطق أغلبه باللغة الكردية.

وترتبط القنوات الفضائية التابعة أو المُقرّبة من الأحزاب والفصائل المسلحة العراقية باتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية الذي تأسس عام 2007 لغرض ما يُسميّه "التصدي للحملة الإعلامية المضللة والمغرضة من قبل أعداء الإسلام والقيام بحملة توجيهية صحيحة وشاملة". ويضمّ الاتحاد 210 مؤسسات إعلامية بين فضائيات وإذاعات ومواقع الكترونيّة وشركات إنتاج، ويتوزّع نفوذه على 35 بلداً ويبث بلغات عدّة أبرزها العربيّة والفارسية والانجليزية.

وتلعب الأجندات السياسيّة دوراً كبيراً في بناء خطاب وسائل الإعلام وتغطيتها الصحفيّة للأحداث الاجتماعية وفعاليات المجتمع المدني، وبالتالي فإن تغطياتها غالباً ما تجانب الحيادية، وتقع في أفخاخ التأييد المُطلق للحدث أو الفعالية، أو أنها قد تكون معارضة لها وهو ما يجعلها تبني خطاباً محرضاً ضد القائمين على الحدث.

وتنقسم منافذ الإعلام أحزاب السلطة في العراق إلى وسائل إعلام تقليدية وما يُسمّى في الأوساط الصحفيّة بـ"الجيوش الالكترونية". وبالنسبة لوسائل الإعلام التقليدية فهي تتكوّن من: فضائيات تلفزيونية، صحف، وكالات أنباء، وإذاعات، وتنشط عدد من هذه الوسائل الإعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي، لاسيما موقعي "فيسبوك" و"تويتر"، ولدى عدد كبير منها قنوات على موقع "تليغرام" الذي يُعتبر أحد أبرز المنصات التي شهدت تحريضاً وبث خطابات كراهية ضد النشطاء ومنظمات المجتمع المدني، عبر قنوات تتبع أحزاب وجماعات مسلحة.

ولا توجد إحصائيّة محدّدة بعدد وسائل الإعلام في العراق بأشكالها كافّة، ولا بأعداد المتابعين للقنوات التلفزيونية والإذاعات والمواقع الإخبارية. لكن، وبكل الأحوال، فإن الأخلاقيات المهنيّة في هذه الوسائل الإعلامية التقليدية تعاني إشكالات كبيرة، إذ إنَّها تبثّ برامج وتقارير متلفزة تحرّض على المخالفين لآراء السلطة، وتبثّ أخباراً مزّيفة عن الناشطين ومنظمات المجتمع المدني، وتذهب أبعد من ذلك إلى تزوير وثائق من أجل تشويه صورة الناشطين والجمعيات المدنيّة والحقوقيّة[12].

ولعبت وسائل الإعلام التقليدية هذه دوراً تحريضياً أثناء وبعد اندلاع التظاهرات التي شهدها العراق عام 2019، وأسست لسرديّة تتهم المتظاهرين بـ"التبعية" للسفارة الأمريكية بدرجة أساس، وأيضاً لدول مثل السعودية والإمارات، فضلاً عن اتهامامهم بـ"البعثيين".

وسمّت بعض القنوات المتظاهرين، جميعهم، بـ"الجوكرية"[13]، وهي تهمة تشير إلى أن المتظاهرين يتبعون للسفارة الأمريكية وينفذّون أجنداتها. وكالت هذه القنوات تهماً للمتظاهرين بممارسة قتل القوات الأمنية، ونشر الإلحاد، والفسق، وتوزيع الخمر في ساحات التظاهر.

ونشطت قنوات "العهد" التابعة لميلشيا "عصائب أهل الحق"، وقناة "آفاق" التابعة لحزب الدعوة، و"النجباء" التابعة لميليشيا النجباء، و"الاتجاه" التابعة لكتائب حزب الله، و"الأنوار 2" المملوكة لرجل الدين الشيعي صادق الحسيني الشيرازي، وقنوات أخرى كقنوات تزوّر الحقائق وتكيل الاتهامات للمتظاهرين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني من دون أن تُحاسب من هيئة الإعلام والاتصالات المسؤولة عن مراقبة المحتوى ومنع خطاب الكراهية والعنف.

تم إحصاء عشرات الأخبار المكتوبة والتقارير المرئية التي بثّتها هذه القنوات على الشاشة أو على مواقعها الالكترونية والتي تخالف، بشكل واضح، قواعد[14] هيئة الإعلام والاتصالات المسؤولة عن تنظيم وسائل الإعلام في العراق، إلا أن هذه القنوات لم تُحاسب على الإطلاق.

بل أن الوقائع تُثبت أن هيئة الإعلام والاتصالات العراقيّة، وهي هيئة من المفترض أن تكون مستقلة، تتماهى مع الإعلام المحرّض على المتظاهرين والنشاطين المدنيين، ولا تخضعهم لأي قواعد، بينما تقوم، بالمقابل، بتهديد وإغلاق القنوات التي تُغطّي التظاهرات بطريقة مهنيّة ومتوازنة. وعلى سبيل المثال، أغلقت هيئة الإعلام والاتصالات تسع قنوات محلية وعربية ودولية عاملة في العراق، ووجهت إنذاراً إلى خمسة قنوات اخرى، واغلاق أربع اذاعات محلية، على خلفية تغطية التظاهرات تشرين الاول / اكتوبر 2019.

---

[12] مقابلة مع مصطفى ناصر مصطفى ناصر رئيس جمعية الدفاع عن حرية الصحافة بتاريخ ٢٧ نيسان / أبريل ٢٠٢١.

[13] نشر بعض الناشطين في العراق على حساباتهم في مواقع التواصل الاجتماعي صورة بطل فيلم "الجوكر"، وقد اعتبرته وسائل الإعلام السياسية مادة دسمة لتوريط المحتجين العراقيين بتهم متخيَّلة تنطلق من النزعة التدميرية التي سادت الفيلم. وقد ركز الفيلم، الذي حقق معدل إيرادات مرتفعاً جداً، ونال شهرة واسعة في العراق إذ تزامن عرضه مع اندلاع الاحتجاجات، على التهميش الاجتماعي والاقتصادي الذي يتعرض له الفرد، ويدفعه نحو التمرد على السلطات. ووجدت وسائل الإعلام المضادة للتظاهرات، في صورة بطل الفيلم خواكين فينيكس، دليلاً قاطعاً على إدانتهم بأعمال التخريب التي تخللت الاحتجاجات.

[14] تُلزم "لائحة قواعد البث الإعلامي" الصادرة عن هيئة الإعلام والاتصالات عام ٢٠١٩ في المادة (ثانيا /4/أ) وسائل الإعلام "تقديم وصف متوازن للأحداث، ونقل الاخبار بطريقة مهنية خالية من الاضافات أو الاشارات التي قد تؤثر سلباً على الحقائق وان يراعى اثناء نقل الاخبار ان تكون النبرة المستخدمة بعيدة عن الانفعال والتحريض". وفي المادة (ثانيا /4/ب) تلزم الهيئة وسائل الإعلام بـ"تجنب استخدام صور أو معادلات صورية او تسجيلات صوتية، تشير الى اتهامات مباشرة أو غير مباشرة لأشخاص، أو جهات معينة، بالضلوع في حدث ما أو قضية معينة دون التأكد من صدقيتها".

وقد اعتمد اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية بدوره مصطلح "الجوكرية" لتسمية المتظاهرين العراقيين، وشاركت عدداً من الوسائل الإعلامية في الاتحاد، وخاصّة الإيرانية منها، بشكل مكثف الحملة التحريضية ضدّ التظاهرات في العراق.

مواقع التواصل الاجتماعي: الإمعان بالتحريض

لقد أصبح التحريض على الاحتجاجات والناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي أكثر قسوة، ويُمعن بالتحريض ضدّ الناشطين من دون أن تكون له أي ضوابط أخلاقيّة. ويُعرف مصطلح "الجيوش الالكترونية" على نطاق واسع في العراق، وهذه الجيوش تتكوّن من مدوّنين وصحفيين وصانعي محتوى يتم تمويلهم من أحزاب وفصائل مسلّحة، ويقوم هؤلاء بإنتاج مقاطع فيديو وبوسترات ومنشورات تكيل تهماً على خصوم المموِّل، ولأن الاحتجاجات والناشطين ومنظمات المجتمع المدني يعتبرون مُهدِّدين لسلطة المموِّل السياسيّة والأمنيّة، فإن "الجيوش الالكترونية" تشنّ حملات، بلا هوادة، عليهم. ويُنشر المحتوى المُحرِّض على آلاف الحسابات الصفحات في موقعي "فيسبوك" و"تويتر" و"انستغرام"، فضلاً عن موقع "تلغرام"، ويتم تمويل بعض المحتوى لإيصاله إلى قطاعات واسعة من المجتمع.

وتعتمد المنشورات والبوسترات والفيديوهات على تلفيق تهم مصطنعة، وذلك من خلال استخدام صفحات المُحرَّض عليهم في مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات، حيث يتم نبش الصور والمنشورات من صفحاتهم، ومن خلال ذلك يتم بناء معلومات زائفة ومحرّضة عليهم. وبعض المحتوى مُنفّذ -تقنياً- بشكل محترف لدرجة أن الكثير من أفراد المجتمع يمكنه الوقوع في تصديقه.

ولشدّة كثافة المحتوى المُحرِّض الذي نُشر أثناء وبعد احتجاجات تشرين الأوّل / أكتوبر عام 2019، فإن الإحاطة به تبدو مهمّة شبه مستحيلة. وما يُميِّز المنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي أنّها أكثر مباشرة في التحريض على الناشطين، وقد أرعبت هذه المنشورات عدداً كبيراً منهم واضطرتهم إلى الاختفاء لفترة لأن التحريض يعني أن الشخص وضع في الهدف ويُمكن أن يتعرّض لمحاولة تصفية[15].

وبالفعل، فإن عدداً من حالات التحريض في إعلام الأحزاب والفصائل المسلّحة ومواقع التواصل الاجتماعي أعقبه حالات اغتيال، وإخفاء قسري، واعتقالات بموجب قوانين أُقرّت في عهد نظام البعث بقيادة صدّام حسين الديكتاتوري. فعلى سبيل المثال، تعرّض كلٌّ من الناشطة رهام يعقوب والباحث هشام الهاشمي والناشط تحسين أسامة عام 2020 إلى الاغتيال على يد مجهولين بعد أشهر من موجة تشهير وتحريض ضدّهم على وسائل إعلام عراقيّة وإيرانية ومواقع تواصل اجتماعي. بدوره، فإن الناشط سجّاد العراقي تعرّض للإخفاء القسري في العام ذاته، بعد أن واجه سيلاً من التحريض والتشهير.

[15] مُقابلة أجراها باحث في المرصد العراقي لحقوق الإنسان مع ناشطيْن وصحفي، رفضوا الإشارة إلى اسمهم، بين 29 آذار / مارس و1 أيار/ مايو 2021.

الاغتيال المعنوي والقوانين كأداة ترهيب

في الواقع، تهدف الهجمات الإعلامية المنظمة على الحركة الاحتجاجية والناشطين فيها ومنظمات المجتمع المدني الداعمة لها إلى ارتكاب فعل "الاغتيال المعنوي"[16] ضدّ الفاعلين الاجتماعيين، وذلك بوصمهم بصفات مثل ربطهم بـ"العمالة للأجنبي" أو مخالفة "الأخلاق السائدة" للمجتمع عبر اتهام الفاعلين بمحاولة "إشاعة الفساد" أو إهانة الدين أو الطائفة، أما النساء، فإنه لطالما اتُّهمن بالإخلال بـ"الآداب" وتمَّ الطعن في شرفهن.

ولأوّل مرّة منذ تشكّل النظام الجديد في العراق بعد عام 2003، فإن الفصائل المسلّحة سلكت طريقاً جديدة لإسكات الناشطين. فعوضاً عن قتلهم، قامت باختطاف عدد منهم لأيام عدّة، وسجّلت لهم اعترافات تحت القوّة مثل تلقي الأموال من الخارج أو عقد اجتماعات مع دول الجوار لزعزعة الأوضاع في العراق، بل ذهبت أبعد من ذلك بتصوير الناشطات على أنهن "عاهرات" حيث انتزعت منهن اعترافات بالقوة لتأكيد ذلك، وقد ظهرت على الإعلام الناشطة ماري محمّد لتروي هذه الطريقة الجديدة لترهيب الناشطين وإسكاتهم. إضافة إلى ذلك، فإن ناشطَيْن يقيمان الآن خارج العراق، أكدا إجبارهما على تصوير اعترافات تحت تهديد السلاح[17]، لكنهما لم يكشفا ما أُجبرا على الاعتراف به.

لقد سمّت السلطات الرسميّة الفصائل المسلّحة التي قامت بأفعال الاختطاف والقتل بـ"الطرف الثالث"، وشكّلت لجان للتوصّل إلى هؤلاء، وأكدت أكثر من مرّة احترامها لحقّ التظاهر، إلا أن هذا جميعه بدا ليس أكثر من محاولة منها لإعفاء نفسها من التماهي مع هذه الفصائل. فلقد أكد المتحدث السابق باسم حكومة رئيس الوزراء المستقيل عادل عبد المهدي أن الحكومة تتعامل مع المتظاهرين وفق قانون 4 لمكافحة الإرهاب الفضفاض وسيء الصيت. فيما صمت القضاء العراقي حتّى نهاية تشرين الثاني نوفمبر 2019 لتعلن محكمة التمييز رفضها لاستعمال هذا القانون لمحاسبة المتظاهرين، وبدلاً منه اعتمدت قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 لمحاسبتهم.

يبقى قانون العقوبات الذي خضع لتعديلات طفيفة على مر السنين قانون فضفاض أيضاً ويخالف القوانين الدوليّة التي تضمن حق حريّة التعبير والتجمع. فالقانون ينصّ على العديد من جرائم التشهير الفضفاضة مثل إهانة "الأمة العربية" أو أي مسؤول حكومي، بغضّ النظر عما إذا كان الكلام صحيحاً، بحسب منظمة هيومن رايتس ووتش.

وقد استعمل القانون لاعتقال ناشطين بسبب منشورات على "فيسبوك" تنتقد المسؤولين؛ فمثلاً اعتقل ناشطون من محافظات وسط وجنوب العراق لكتاباتهم منشورات على موقع فيسبوك بتهمة "إهانة الدولة"، وحوكم ناشط بالسجن لعامين وفق المادة 226 من قانون العقوبات العراقي التي تتعلق بإهانة الدولة والمحاكم لأنه تساءل ودقّق بتوزيع أراض على قضاة خارج القانون!

---

[16] بحسب كتاب "ROUTLEDGE HANDBOOK OF CHARACTER ASSASSINATION AND REPUTATION MANAGEMENT"، فإن اغتيال الشخصية يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استخدام و"صمة العار"، و"القوالب النمطية والمحرمات"، و"النداءات الضمنية أو الصريحة للأخلاق"، و"خلط الحقيقة والباطل"، و"الإهانات المباشرة". Published in 2020 by Routledge, 52 Vanderbilt Avenue, New York, NY 10017.

[17] مقابلة أجراها باحث في المرصد العراقي لحقوق الإنسان عبر الهاتف مع ناشطين، رفضا أن تتم الإشارة إلى اسميهما، بتاريخ 3 مايو/ أيار 2021.

وبالإضافة إلى القانونين المشار إليهما أعلاه، فإن السلطات العراقيّة تسعى إلى تشريع "قانون جرائم المعلوماتية" الذي من الممكن أن يؤدي إلى تهديد حريّة التعبير على نطاق على مواقع التواصل الاجتماعي. على سبيل المثال، تفرض المادة 3 عقوبة بالسجن تصل إلى المؤبد وغرامة كبيرة على كل شخص يستخدم الحاسوب وشبكة المعلومات عمدا بقصد: "المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامتها أو مصالحها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الأمنية العليا" أو "الاشتراك أو التفاوض أو الترويج أو التعاقد أو التعامل مع جهة معادية بأي شكل من الأشكال بقصد زعزعة الأمن والنظام العام أو تعريض البلاد للخطر". وهذه التهم نفسها التي يوجهها إعلام السلطة للناشطين في العراق.

منظمات المجتمع المدني: إعلام غير مُحايد

إزاء هذا كلّه، كان لا بد من إجراء حوارات مع مسؤولين في المنظمات المدنية والحقوقية لاستطلاع آرائهم بشأن الإعلام، وكيف ينظرون إليه، وإذا ما كان قد غطّى فعالياتهم بطريقة مُنصفة، أو إذا ما تعرّضوا لأي حملات قد هددت أعمالهم أو حياتهم.

وقد أجمعت أربع منظمات فاعلة في العراق على أن الإعلام في العراق يُغطّي النشاطات على حسب توجّه الجهة المموِّلة، والتي غالباً ما تكون حزب سياسي أو فصيل مسلّح، وأكدت مؤسسة واحدة فحسب أنها حظيت بتغطيات جيّدة. قال مصطفى سعدون، رئيس المرصد العراقي لحقوق الإنسان: "كانت وسائل الإعلام التي تتبع أحزاب وجماعات مسلحة، أو تلك العربية والدولية التابعة لدول ومؤسسات أخرى، جميعها تنقل نشاطاتنا، لكن بكل تأكيد لا تنقل المؤسسة الرسمية التابعة للدولة وتلك التي تتبع أحزاباً وميليشيات، أي تقارير تكون مناهضة أو تضر بمصالح الممول، لكن بشكل عام، التغطيات إيجابية".

وشخّص مصطفى ناصر، رئيس جمعية الدفاع عن حرية الصحافة، أبعاداً أخرى تتعلّق بالتغطيّة الصحفية لنشاطات المجتمع المدني في العراق، منها "العلاقات الشخصيّة" و"المصالح المشتركة"، وهما أيضاً سمتان تخالفان القواعد المهنيّة في التغطيّة الإعلامية. قال ناصر: "تغطية وسائل الاعلام لفعاليات المنظمات يعتمد على عاملين، الأول العلاقات التي تتمتع بها المنظمة مع الصحفيين بشكل شخصي، والثاني المصالح المشتركة، أي أنَّ الصحفي ربما يكون مهتماً بما تقوم به منظمة ما من مشروع يمس مصالحه بشكل مباشر، او يمس مصالح اجندته. وتعمد بعض المنظمات الى دفع أموال إلى بعض الصحفيين من اجل تغطية انشطتهم، وهذا ما يعتبره معظم الفاعلين عمل لا يستند الى مبادئ الأهداف التي تعمل من اجلها المنظمات، وربما يعتبره البعض عمل غير أخلاقي".

تذهب نبراس المعموري، ورئيسة منتدى الإعلاميات العراقيات، أبعد من ذلك، وتشخّص بالأساس عدم وجود مؤسسات إعلامية رصينة في العراق: "إنَّ عدم وجود مؤسسات إعلامية رصينة تعمل باستقلال وبنفس وطني كان تحدياً أمامنا، ولا سيما لأن الكثير من هذه المؤسسات أجندات ترى أن عمل مؤسسات المجتمع المدني وبالذات النساء اللواتي يتبينن قضايا حقوق الإنسان وقضايا المرأة، هو عمل يجب قمعه وعدم الترويج له".

وتؤكد كل المؤسسات المستطلعة آراؤها تعرّضها إلى حملات على وسائل الإعلام التقليدية أو مواقع التواصل الاجتماعي. وهدفت الحملات إما لتشويه صورتها وإضعاف مصداقيتها أو لدفعها إلى الصمت وإيقاف عملها الناقد للسلطات بتعدد أشكالها.

وتحدّث مصطفى ناصر عن مواجهة الجمعيّة لـ"حملة تحريضية" تبنتها قنوات "آفاق" و"العهد" وبعض الصفحات في مواقع التواصل الاجتماعي، وذكروا اسم الجمعية بالاسم، واتهموها بأنها ممولة من البيت الأبيض، وقالوا انها جزء من الحرب الناعمة التي تقودها الولايات المتحدة في العراق. فيما شاركت نبراس المعموري بدورها تجربة منتدى الإعلاميات العراقيات الذي "واجه كماً هائلاً من الحملات التحريضية عبر وسائل إعلام ومواقع التواصل الاجتماعي" نتيجة لتأسيس منتدى يخصّ عمل المرأة في الإعلام، ولمطالبة المنتدى كذلك بتأسيس "كوتا" للنساء في شبكة الإعلام العراقي الهيئة المستقلة المسؤولة عن إدارة صحف ومجلات وإذاعات وقنوات فضائية شبه رسميّة، والتي يهيمن الذكور على المناصب الإدارية والوظائف فيها.

وأشار سعدون إلى أن المرصد واجه "حملات كثيرة"، من قبل "أشخاص أو مجموعات صغيرة لديها دوافع دينية أو سياسية أو حتى إعلامية"، أما الاتهامات فهي "العمالة والولاء للخارج والتبعية، إلخ..". وأضاف سلوم أن "مؤسسة مسارات تعرّضت لحملات على مواقع التواصل الاجتماعي وتم نقل بعض المنشورات التي تشوّه صورة المؤسسة إلى وسائل إعلام".

تتفق جميع المنظمات على أنها تفضّل وسائل الإعلام المستقلة لإعلان وتغطية نشاطاتها، إلا أنها تلجأ، في غالب الأحيان، إلى وسائل التواصل الاجتماعي للترويج وللإعلان عن نشاطاتها وتقاريرها وحملاتها، وهو ما أكده كل من سعدون وناصر والمعموري وسلوم.

البحرين

في دولة مصنفة على أنها مغلقة، بحسب مرصد سيفيكاس لتتبع الفضاء المدني، يُحظر على منظمات المجتمع المدني العمل دون تصريح في البحرين، وللسلطات سلطة تقديرية واسعة تخوِّلها رفض منح التصاريح أو إلغاءها. تحتفظ الحكومة كذلك بالحق في استبدال أعضاء مجالس إدارة منظمات المجتمع المدني. يتعرض المدافعون البحرينيون عن حقوق الإنسان وأفراد أسرهم إلى المضايقة والترهيب والملاحقة القضائية. وقد قبع العديد منهم في السجون أو عاشوا في المنافي سنيناً[18].

وبالنظر إلى كون منظمات المجتمع المدني غير قادرة على العمل بمعزل عن تدخل الحكومة، فقد اختار العديد منها عدم التسجيل بسبب قانون منظمات المجتمع المدني شديد التقييد، الذي يمكّن السلطات من التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لهذه المنظمات ونشاطاتها[19]. لقد تم حظر مركز البحرين لحقوق الإنسان، وهو أحد أبرز المنظمات الحقوقية في البلاد، في عام 2004، وأُفرج عن نبيل رجب، مؤسس المركز ورئيسه، مع إبقائه تحت المراقبة في يونيو/ حزيران 2020، بعد أن كان قد ظل رهن الاحتجاز منذ عام 2016.

[18] فريدوم هاوس: مؤشر الحرية العالمي، صفحة البحرين، (عام 2020).
[19] المدافعون عن حقوق الإنسان تحت وطأة التهديد: انكماش الساحة أمام المجتمع المدني، تقرير لمنظمة العفو الدولية.

تُعتبر البحرين، التي تحتل المرتبة 169 من بين 180بلداً وفقاً للمؤشر العالمي لمنظمة "مراسلون بلا حدود" الخاص بحرية الصحافة لعام 2020؛ محكومة بقبضة من حديد من قبل النظام الملكي. وللبلاد صيت سيء يرجع إلى قيامها بسجن العديد من الصحفيين، وبخاصة المصورين وفنيي آلات التصوير. لقد أدت خشية السلطات من إمكانية الإطاحة بها إلى تصعيد ما توقيعه بالمعارضين والمتظاهرين من تنكيل ورقابة منذ عام 2011 وما تلاه، وبخاصة بعد الحراك الشعبي في البلاد[20].

يواجه الصحفيون عقبات قانونية وبيروقراطية تجعل عملهم أمراً متعذراً من الوُجهة العملية. لقد رفضت السلطات تجديد اعتماد العديد من الصحفيين البحرينيين العاملين مع وسائل إعلام أجنبية. وظل ستة صحفيين وراء القضبان حتى أواخر عام 2020، وفقاً للجنة حماية الصحفيين، وتم نقل صحفي مسجون مؤقتاً إلى الحبس الانفرادي في أبريل/ نيسان 2020 بعد أن شارك مقطعاً مصوَّراً فنَّد فيه المزاعم الرسمية بشأن الإجراءات المتخذة لحماية السجناء من تفشي وباء كوفيد-19. وغالباً ما يواجه الصحفيون الدوليون صعوبات في الحصول على تأشيرة لدخول البحرين.

ويمكن أن يُعزى ذلك إلى مستويات عالية من اللامبالاة والقمع والاستبداد التي تؤدي إلى مستويات عالية بالقدر نفسه من الرقابة الذاتية، وهذه بدورها تخنق التعبير عن وجهات النظر السياسية المعارضة، خشية من انتقام النظام.

ملكية وسائل الإعلام

ليس ثمة إعلام مستقل في البحرين، وقد تم صَوغ المشهد الإعلامي في البلاد بشكل أساسي على نحو يخدم المصالح الأمنية للأسرة الحاكمة. تمتلك الحكومة البحرينية سائر وسائل الإعلام الوطنية المرئية والمسموعة، وأما مالكو الصحف الرئيسية في البحرين، فأفرادٌ تربطهم بالدولة علاقات وثيقة. لقد تم حظر الصحيفة المستقلة الوحيدة، صحيفة "الوسط"، في عام 2017. إنَّ قانون المطبوعات والنشر بأحكامه ملتبسة الصياغة يشجع على ممارسة الرقابة الذاتية، ذلك أنه يجيز للدولة أن تسجن الصحفيين بسبب انتقادهم الملك أو الدين الإسلامي أو بدعوى تهديدهم الأمن الوطني[21].

بحلول عام 2011، كانت ستٌ من أصل سبع صحف يومية في البحرين مملوكة لبحرينيين موالين للحكومة أو منتسبين إلى الأسرة المالكة. وقد أدى هذا بالطبع إلى غياب التنوع التحريري. بل إنَّ إحدى اللوائح القديمة لقانون المطبوعات البحريني نصَّت على وجوب أن يكون القائمون على إدارة الصحف من ذوي "السُمعة الحسنة". إنَّ مثل هذه التوصيفات ذاتية الطابع إنما يُراد بها أن يُمنح تصريح امتلاك صحيفة للأشخاص الذين توافق عليهم الوزارة فقط[22].

مع إغلاق صحيفة "الوسط" في البحرين، أصبح جُلُّ الصحف البحرينية الأكثر تداولاً باللغتين الإنجليزية والعربية، بما في ذلك "غَلف ديلي نيوز"، وصحيفة "الأيام"، وصحيفة "أخبار الخليج"؛ مملوكة من قبل شركتين وحسب. وعلى الرغم من أن تلك الصحف مملوكة ملكية خاصة، فإنها ما تزال خاضعة لرقابة صارمة من قبل أجهزة الدولة. وأما القنوات الأرضية الرئيسية الخمس فتقوم على تشغيلها هيئة الإذاعة والتلفزيون البحرينية، كما أن معظم محطات الإذاعة هي أيضاً قنوات مملوكة للدولة، على أنَّ ثمة قنوات خاصة، مثل محطة جنوب آسيا الهندية وإذاعة "يور إف إم"[23].

---

[20] منظمة مراسلون بلا حدود: صفحة البحرين.
[21] فريدوم هاوس: مؤشر الحرية العالمي، صفحة البحرين، (عام 2021).
[22] البحرين: استبدادٌ يسانده الإعلام.
[23] المصدر السابق.

يفرض مرسوم صادر عام 2016 على الصحف التقدم بطلب للحصول على ترخيص لمدة عام واحد قابل للتجديد للقيام بالنشر بواسطة الإنترنت. وتعمد الحكومة على نحو انتقائي إلى حظر المحتوى على الإنترنت، بما في ذلك المواقع المستقلة (مثل موقع مرآة البحرين)، والمحتوى الذي ينتقد الدين أو يلقي الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان[24].

إنَّ الصحفيين وأولئك الذين يمارسون صحافة المواطن ممن تتم إدانتهم بتهم من قبيل المشاركة في المظاهرات وتدمير الممتلكات ودعم الإرهاب، يُعاقَبون بالسجن سنين طويلة، بل بالسجن مدى الحياة أحياناً. وقد لاقى الكثيرون إساءة المعاملة أثناء الاحتجاز، بل جُرِّد بعضهم من جنسيتهم. ومنذ عام 2016، واجه الصحفيون البحرينيون العاملون في وسائل الإعلام الدولية صعوبات في تجديد اعتمادهم. وأما فيما يخص الصحفيين الأجانب، فإن الحصول على تأشيرة دخول لزيارة البحرين بغرض مزاولة العمل الصحفي أمر بالغ التعقيد[25].

الإنترنت والمراقبة

لا يمكن فهم السياق الإعلامي في البحرين بشكل كامل دون النظر في قضية حرية الإنترنت التي ما زالت خاضعة للقيود حتى الآن، ومسألة المراقبة. وبينما قامت السلطات بتسخير قنوات التلفزيون والإذاعة والصحافة المحلية لنشر دعايتها ولغايات العلاقات العامة، فقد أدى ظهور صحافة المواطن ووسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات غير المكانية؛ إلى بعض المقاومة لهذا الاستبداد الذي تسانده وسائل الإعلام، غير أن السلطات سرعان ما تكيفت لتتمكن من استخدام هذه التقنيات الجديدة كأدوات للمراقبة.

واصلت السلطات حجب المواقع الإلكترونية وإجبارها على حذف ما تنشره من محتوى، ولا سيما منشورات وسائل التواصل الاجتماعي التي تنتقد الحكومة في عام 2021، وفقاً لمؤسسة فريدوم هاوس. بعد قيام الحكومة بتطبيع العلاقات مع قطر، تم إلغاء الحظر الذي كان مفروضاً على بعض المواقع الإلكترونية، غير أن الوصول إلى العديد من المنافذ الإخبارية على الإنترنت ظل متعذراً، بما في ذلك موقع قناة الجزيرة. وتم استجواب عدد من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من قبل قوات الأمن بسبب منشوراتهم، وتم اعتقال مواطنين وتوقيفهم بسبب المحتوى الذي قاموا بنشره على الإنترنت. كما واصلت وزارة الداخلية ردع مستخدمي الإنترنت عن مناقشة شؤون تتسم بالحساسية، مثل قرار تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وما برح الصحفيون والناشطون الذين يعملون على الإنترنت، بمن فيهم المتواجدون خارج البلاد، يواجهون الترهيب خارج نطاق القضاء، والهجمات الإلكترونية، والمراقبة من قبل سلطات الدولة[26].

وفقاً لمؤسسة فريدوم هاوس، فقد وثقت عدة تقارير استخدام الحكومة برمجيات التجسس ضد المعارضين. في أكتوبر/ تشرين الأول 2018، تم الكشف عن أن البحرين قد اشترت برمجيات للتجسس وجمع المعلومات الاستخبارية من شركات خاصة، بما في ذلك أنظمة طوَّرتها شركة Verint الإسرائيلية تُستخدم لجمع المعلومات من الشبكات الاجتماعية، وأن ضباط المخابرات البحرينيين تلقَّوا التدريب على استخدامها.

[24] فريدوم هاوس: مؤشر الحرية العالمي، صفحة البحرين، (عام 2021).
[25] منظمة مراسلون بلا حدود: صفحة البحرين.
[26] فريدوم هاوس: مؤشر حرية الإنترنت في البحرين، (عام 2021).

في تقرير صدر عام 2018 من قبل سيتيزِن لاب، وهي هيئة كندية ترصد انتهاكات حقوق الإنسان على الإنترنت، أُدرجت البحرين بوصفها واحدة من خمسة وأربعين دولة في مختلف أنحاء العالم شهدت اختراق الأجهزة بواسطة برمجيات "بيغاسوس"، وهو برنامج تجسس يستهدف أشخاصاً بعينهم، طوَّرته مجموعة NSO، وهي شركة تكنولوجيا إسرائيلية. وقد كان صحفيون ومدافعون بحرينيون عن حقوق الإنسان من بين الذين تعرضوا إلى الاستهداف، وتمت سرقة بياناتهم التي على تطبيق "واتس آب". وكشف تقرير أصدرته في أغسطس/ آب 2021 كل من سيتيزِن لاب ومجموعة الخليج لمراقبة الحريات والصحافة (الخط الأحمر)؛ أن الحكومة البحرينية استخدمت برمجيات "بيغاسوس" لاختراق أجهزة هاتف من طراز آيفون تخص ثلاثة من أعضاء مركز البحرين لحقوق الإنسان لم يتم الكشف عن هويتهم، وأربعة ناشطين سياسيين لم تتم تسميتهم، والمصور الصحفي موسى عبد علي (المعروف أيضاً باسم موسى محمد)، والمدون يوسف الجمري؛ بين يونيو/ حزيران 2020 وفبراير/ شباط 2021. وفي مارس/ آذار 2018، ذكرت تقارير أن البحرين اشترت ما قيمته مئتان وأربعة آلاف دينار (ما يعادل خمسمئة وأربعة وأربعين ألف دولار أمريكي) من معدات المراقبة البريطانية بين عامي 2015 و 2017. وفي يوليو/ تموز 2020، أشار تقرير جديد إلى البحرين على أنها من بين العملاء الذين يشترون برمجيات التجسس من المملكة المتحدة[27].

التخويف والتعتيم والشيطنة والتشهير

منذ 2016 على وجه الخصوص، واجه المعارضون - بمن فيهم الناشطون والزعماء السياسيون، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والمحامون، والصحفيون، والمتظاهرون السلميون – قمعاً متزايداً، بما في ذلك التهديد والاستدعاء وفرض حظر السفر والاعتقال والاستجواب إصدار أحكام بالسجن[28].

واصلت السلطات استهدافها جميع أشكال المعارضة السياسية والمدنية من خلال توسيع نطاق الاعتقال التعسفي، وتوجيه الاتهامات الملفقة، وإجراء المحاكمات الصورية، وسحب الجنسية وفرض حظر السفر، واستخدام الترهيب والتهديد بالقتل، وإيقاع التعذيب بالمحتجزين، والانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعاونون مع المنظمات الدولية. في عام 2017، اتخذت الدولة إجراءات ساعية إلى تنفيذ حكم الإعدام بحق ثلاثة من ضحايا التعذيب كانوا قد أُدينوا بعد محاكمات معيبة على نحو فادح. وقد استخدم جهاز المخابرات أكثر من ذي قبل أساليب الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وإساءة معاملة المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين السياسيين والناشطين في المجتمع المدني[29].

تعرَّض الناشطون الحقوقيون أحياناً إلى المضايقة بواسطة تهديدات يتلقونها عبر مكالمات هاتفية مجهولة، ورسائل مسيئة، ومكالمات ورسائل نصية ترد على هواتفهم المحمولة. على سبيل المثال، تعرض نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، إلى المضايقة والملاحقة من قبل أفراد في جهاز الأمن يرتدون ملابس مدنية ويستخدمون مركبات لا تحمل أي لوحات. في 19 يوليو/ تموز 2005، تعرض رجب إلى الاعتداء الجسدي من قبل رجال الشرطة أثناء مشاركته في مظاهرة سلمية تضامناً مع العاطلين عن العمل. وكانت زوجته سُميّة هدفاً لحملة تشهير في عامي 2005 و 2006، وقد حُرمت كما ذُكر من الترقي في منصبها بوزارة النقل، بسبب نشاطات زوجها على ما يظهر[30].

---

[27] المصدر السابق.
[28] البحرين: تبدّد أحلام الإصلاح بعد عشرة أعوام من الانتفاضة، منظمة العفو الدولية.
[29] تقرير: حالة حقوق الإنسان في العالم العربي (2017 – 2018)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
[30] تحدي القمع: المدافعون عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير لمنظمة العفو الدولية.

وفضلاً عن ذلك، فإنَّ التعتيم يُمارس ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين البحرينيين في وسائل الإعلام المحلية، إذ قلَّما تشير المقالات الإخبارية إلى هؤلاء الناشطين أو إلى إنجازاتهم. ولا يكاد المرء يستطيع البحث عن أسماء أي من المدافعين عن حقوق الإنسان في موقع صحيفة "أخبار الخليج" ، إذ إنه لا يجد مقالات تُذكر.

تستخدم وسائل الإعلام المملوكة للدولة أسلوبين عند مقاربتها قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان: الثناء على الحكومة[31] من خلال طرح سرديات مضادة لما تقول به جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية وشيطنتها، أو القيام بتصوير هؤلاء المدافعين على أنهم "إرهابيون"، و"خارجون عن القانون"، و"دمى"، و"عملاءُ لخدمة الأجندات الأجنبية"، و"كَذَبة"، و"أعداء للوطن"... ويبرز الأسلوب الأول خطاب المنظمات الموالية للحكومة إلى حد دفع أقرباء بعض المدافعين إلى التحدث ضدهم. ومن ذلك ما صنعته سميرة رجب، ابنة عم نبيل رجب، وهي كذلك صحفية وسياسية وقد شغلت فيما مضى منصب وزير الدولة للإعلام، إذ وجهت رسالة إلى صحيفة "نيويورك تايمز" في عام 2015، اتهمت فيها نبيل رجب بنشر أخبار كاذبة عن بلاده[32]. كما اتهمت مقالة أخرى نشرتها صحيفة الوطن تغطي بياناً أدلى به رئيس البرلمان العربي منظمةَ هيومن رايتس ووتش ومنظمات حقوقية أخرى بنشر معلومات مضللة و "تقارير مسيسة خدمةً للأجندات الخارجية للمنظمات الإرهابية والمتطرفة التي تستهدف أمن الدول العربية واستقرارها". وقد نشرت هذه الصحيفة أيضاً مقالات رأي متعددة اختصَّت باستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين. وأشارت إحدى المقالات إلى لُجين الهذلول، وهي مدافعة سعودية عن حقوق الإنسان، ووصفها بأنها "دمية صنعتها دول أجنبية ثم دعتها ناشطة في مجال حقوق الإنسان"، و الأمر نفسه ينطبق على المدافعين البحرينيين عن حقوق الإنسان نبيل رجب وزينب الخواجة. وقد أشارت المقالة إلى الأحرف الأولى من اسميهما دون ذكر أسمائهم كاملة، بينما ذكرت مقالات أخرى لكتاب آخرين أسميهما صراحة. ووصفت مقالة أخرى نبيل رجب بأنه "شخص أوهم الناس بأنه مدافع عن حقوق الإنسان، وأنه شخص محايد وليس عنصرياً في طرحه".

النتائج والخلاصة

إنَّ النظر عن قرب إلى وسائل الإعلام التقليدية التي ترعاها الحكومات والأحزاب والفصائل المسلحة و "الجيوش الإلكترونية" في كل من المغرب والعراق والبحرين يبيِّن أن كثيراً من المواد المنشورة لا يؤدي إلى "اغتيال الشخصية" وحسب، بل إن مثل تلك المقالات في بلد كالعراق يمكن أن تؤشر إلى أن اغتيال الناشطين قد يتبعها قريباً.

لقد بيَّنت المقابلات التي أجراها فريق البحث لغايات إعداد هذا التقرير أن الناشطين ومنظمات المجتمع المدني يعتمدون بشكل كبير على التضامن فيما بينهم لدرء الاتهامات الملفقة ضدهم، ولصد المحتوى الذي يصفهم بأنهم "خونة" و "فاسقون".

[31] مقالة في صحيفة أخبار الخليج تشهّر بالمدافعين عن حقوق الإنسان.
[32] مقالة في صحيفة أخبار الخليج تناولت رسالة سميرة رجب.

إنَّ غياب وسائل الإعلام المحلية المستقلة يمكِّن خطاب الكراهية والسرديَّات المعادية للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان من الانتشار على أوسع نطاق، وهو حال تصعب مواجهته بغير وسائل إعلام مستقلة، على الرغم من أن وسائل الإعلام الدولية تقوم بدور في تقديم سردية بديلة، غير أنها تظل غير كافية لحمل الناس على دعم منظمات المجتمع المدني، وبخاصة إذا كانت ثمة قيود على إمكانية الوصول إليها.

ولا تعتمد المنظمات والناشطون على الأجهزة الأمنية لحمايتهم من التهديدات وما يلاقونه من تبعات التحريض الذي يواجهونه، ذلك أن السلطات كثيراً ما تتصرف على مُقتضى المواقف المناهضة لهم. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ الأمن السيبراني في المنطقة ما يزال متخلفاً عن الرَّكب، كما أنَّ الاتهامات المتعلقة بمخاطر المحتوى البغيض أو الضار على منصات التواصل الاجتماعي لا تؤخذ على محمل الجد.

إن بنية ملكية وسائل الإعلام في هذه البلدان الثلاثة في الوقت الراهن، التي تشابه حال العديد من البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب السياقات المحلية المتعلقة بحرية الصحافة والتعبير، إنما تقوم ولا ريب بصوغ المحتوى الإعلامي الذي يتناول المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

إننا لم نتمكن بعد بحث مكتبي معمَّق من العثور على أمثلة مشجعة على تقارير إعلامية تلقي الضوء بشكل ملائم على عمل الناشطين ومنظمات المجتمع المدني في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عامةً وفي البلدان الثلاثة التي تناولها التقرير على وجه الخصوص. إنَّ هذا أحرى أن ينبِّه إلى الحاجة إلى وسائل إعلام مستقلة وحرة ومتنوعة من شأنها أن تتيح للمجتمع المدني إسماع صوته، وأن يبيِّن سبب كون حملة "كلنا مع بعض نقدر" قد جاءت في وقتها.